السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 26 تشرين الثاني 2015 ـ الموافق 14 صفر 1437 هـ ـ العدد 13230

AS-SAFIR Arabic political daily - November 26, 2015 N° 13230

1 هتلر والحسيني ونتنياهو: المثابرة على الشيطنة أو «الحضارة» بوجه «البربرية»، دراسة في الفكر والممارسة الصهيونيين وفي التوظيف الإسرائيلي للادعاء. ولماذا يخاف المصريون المياه بينما البلاد هي «هبة النيل».

2 «مرور في الديار» يروي حال حي الشيخ مقصود في حلب: بين تحرير وتحرير يُنهب الحي. وتقلبات السوق النفطية: الإستراتيجية السعودية. وفي «الزاوية الحمرا»: الانتصار على السياحة في مصر.

3 تراجع الجنيه المصري: سقوط وهم التعافي والرخاء. و«بألف كلمة» أطفال عاملون في مهن شاقة في العراق. وفي المدونات: «النزاهة الأخلاقية والإرهاب»، وعلى الموقع عن الامازيغية في المغرب، وعن ليبيا واليمن.

4

المدن الخائفة

في الوقت الذي ظلّت كلمة «المستقبل» تحمل لزمن طويل دلالة إيجابية وتصوراً عن مكان أكثر أمناً وازدهاراً، حيث سبل العيش أكثر يسراً، فإنها اليوم كلمة ملتبسة، ومزعجة للكثيرين، وتحمل دلالات قدوم ما هو أسوأ في الفضاء العربي. وبالنسبة لمدن مثل بغداد والأنبار وحلب والموصل وصنعاء، فإن بعض عناصر سيناريو المستقبل القاتم هي اليوم جزء من حاضر سكانها.

الحرب والبزنس

لنتخيل مدينة كبيرة تتعرض لفيضان بعد هطول مفاجئ للأمطار، وفي الوقت نفسه هناك جماعتان مسلحتان تتبادلان إطلاق النار في الشوارع الغارقة، وجثث تطوف إلى جانب أكوام الزبالة المتروكة وقطع من أثاث البيوت التي دخلتها مياه الأمطار وهجرها أهلها، وهناك عصابات مسلحة تقتحم المتاجر مستفيدة من انهيار نظام المواصلات في المدينة بفعل الأمطار والعنف. وفي جانب آخر من المدينة، هناك مكان آمن يجتمع فيه سياسيون مع بعض رجال الأعمال وهم يتفاوضون على مشروع كبير لتأمين المنطقة التي يتواجدون فيها من الفوضى ومن «الغوغاء» و «الجوعى» و «الغاضبين» الذين صاروا في الآونة الأخيرة يقتربون أكثر من مقارّ إقامتهم، ويهددون أمن المنطقة الآمنة. يتفاوض السياسيون ورجال الأعمال أيضاً على بناء مطار يسهل عليهم السفر والتواصل مع العالم الخارجي.

يشبه هذا السيناريو مشاهد من فيلم War Inc. للمخرج جوشوا سيفتيل، الذي يبدو كفانتازيا واقعية لمدينة غارقة في الحرب والعنف، مع ازدهار نوع من البزنس يقوم على «إدارة الفوضى»، وتسيطر عليه عصابات من «السياسيين» و «رجال الأعمال»، بينما يُترك سكان المدينة لمصيرهم. بل انه، منذ صعود تنظيم داعش وتطبيعه لمشاهد الذبح والقتل الجماعي، وتجاوزنا ـ نحن المتلقين لنتاجه ـ حدود الصدمة مع البشاعات التي ارتكبها أو زعم ارتكابها، بدا أن عوالم War Inc أصبحت بالفعل جزءاً من حياتنا وحديثنا اليومي، بينما صار «احتواء» التنظيم، بما يعنيه ذلك من تعايش مع الفوضى التي يصنعها، جزءاً من الواقع اليومي للمنطقة، وللمدن التي يزحف اليها الخراب سريعاً.

الفيضان

لم يكن غرق مدن مثل الإسكندرية وبغداد وبيروت بسبب الأمطار مؤخراً إلا علامة اخرى على أزمة المدينة العربية، وإشارة الى نوع المشاكل التي ستحدد مستقبل هذا الجزء من العالم. ووسط الانشغال بالصراعات المسلحة القائمة في سوريا والعراق واليمن وليبيا، والتنافس الإيراني ـ السعودي الذي فاقم الانقسام الطائفي في المنطقة وبعث الروح في لغة سياسية تستقي مفرداتها من الماضي، وولاءات تتشكل على أساس العصبية الدينية / المذهبية، فإن هذا الجزء من العالم ينزلق تدريجياً نحو مشاكل أكثر استعصاءً، تتطلب خططاً بعيدة المدى واستعداداً مبكراً وجهداً إقليمياً ودولياً، ورؤية مستقبلية. فالصراعات الراهنة هي في بعض سماتها عوارض لفشل الدولة وأنماط الحوكمة القائمة، وللتحول السريع في البنى الاجتماعية، والفراغ الثقافي الواسع الذي خلّفه انسحاب الدولة وانهيار المشروع التنموي لمصلحة النيوليبرالية وسياسات الهوية.

من المشاكل الكبرى التي سيكون لها أثر كبير على مستقبل المنطقة واستقرارها مشكلة التحول المناخي، حيث تشير الدراسات المناخية الى أن منطقة الشرق الأوسط ستكون عرضة لنقص حاد في الموارد المائية، وأحوال جوية متطرفة كالجفاف أو الفيضانات، ومزيد من التراجع في المساحات الصالحة للزراعة. سيكون لتلك التحولات تأثير في تصاعد التوترات بسبب شح المياه، وحدوث مزيد من موجات الهجرة بكل ما تحمله من ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية، وفي الغالب صراعات حادّة على الموارد المتناقصة. إن أضفنا إلى ذلك التضخم الديموغرافي في بعض المدن، ووجود نسبة عالية من السكان الشباب والأطفال، فإن عوامل عدم الاستقرار وصعود النزعات «العنفية» مرشحة للتنامي.

ليس الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة المرشحة لهذا النوع من التحولات، لكنه من بين أكثر المناطق هشاشة وعجزاً عن صياغة سبل للتعامل معها. والسبب في ذلك هو الضعف المتزايد للدولة وقدرتها على إشباع حاجات السكان، وغلبة الطابع الزبائني في إدارة السياسات الوطنية والاقليمية، حيث تتحكم «الرشوة» في إدارة العلاقات السياسية، وتأطير الحوار الثقافي، وصياغة العلاقة بين النخبة المسيطرة والمجتمع، بينما تنجز القوى الدينية المتطرفة ـ الممولة أحياناً من تلك النخب ـ مهمة الإجهاز على التحركات الاجتماعية المطلبية ذات الطابع «العلماني» (بما هو تطلب مدني يسعى لفصل الدين عن شؤون الدولة، وإبقائه في الحيز المجتمعي). وكما ان سياسات الهوية في الغرب، كما يرى عالم السياسة أدولف ريد، تقدم خدمة للايديولوجية النيوليبرالية المهيمنة حتى وهي تدّعي العكس، فإن المعارضات الإسلاموية تخدم النخب المهيمنة في حصر الصراع الاجتماعي ـ السياسي في الحيز الثقافي، بين «إسلاميين» و«علمانيين»، بما يخلق أجندة منعزلة عن الهم الاجتماعي وفيها الكثير من الافتعال.

ملاك الشاذلي ـ مصر

المدينة المتمردة

يزداد اهتمام المخططين الاستراتيجيين والمتخصصين بالصراعات والحروب الأهلية، بدراسة تمردات المدن. هنالك اتفاق على أن تغيراً مهماً حصل في طبيعة الحرب الأهلية خلال العقود الأخيرة، فبينما كانت معظم التمردات المسلحة تتركز في مناطق الأطراف، خصوصاً تلك التي تمتاز بصعوبة التضاريس وتتوفر فيها ملاذات آمنة للمتمردين، فإن الاضطرابات الجديدة والمستقبلية قد تتركز في المدن. يبدو هذا التحول نتيجة طبيعية للمستويات العالية من التمدين التي شهدها العالم خلال القرنين الأخيرين، حيث بات 54 في المئة من سكان العالم يعيشون في المدن، وتصل هذه النسبة في بلد مثل العراق الى حوالي 70 في المئة (كانت النسبة 30 في المئة في مطلع القرن العشرين). لكن التمدين وحده لا يكفي لتفسير تنامي الصراعات، بل يكمن السبب الأساسي في توقف تلك المدن عن النمو اقتصادياً والتطور تنموياً والتحول ثقافياً بما يوازي نموها الديموغرافي.

أشار تقرير صدر هذا العام عن مؤسسة الدراسات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، الى أنه وفق معايير التنمية البشرية، فسوريا اليوم عادت الى الوضع الذي كانت عليه قبل 37 عاماً، ولو افترضنا أن هذا التدهور سيتوقف اليوم (وهو ما لا يحتمل ان يحصل)، فإن هذا البلد سيحتاج الى النمو اقتصادياً بمعدل 5 في المئة، ولمدة 30 عاماً كي يستعيد قيمة الناتج القومي التي وصلها عام 2010.

لقد انتقلت إدارة السياسة في عالمنا من مقولات التنمية والتحديث، الى مقولات الهوية واللبرلة. وفي غضون ذلك، جاء العصر النفطي بنزعته الاستهلاكية وبميله الى علاقات التخادم النفعية والرشوة، وبإلغائه الحاجة الى بناء الإنسان المنتج لمصلحة الانسان المشتري والكسول والمتعلق بالدولة بحبل الإعانات والروَاتب، لتخلق البيئة المناسبة للتمرد القادم والاضطرابات المتوقعة، حينما لا يعود النفط قادراً على إدامة ماكينة الرشوة أو توزيع الفتات على الناس، وحينما تكون السياسة قد تحولت تماماً الى سلوكيات وأنماط علاقات قائمة على خدمة المصالح الشخصية، بغياب الهم الاجتماعي والافتقار الى أي مشروع تنموي.

لهذا السبب، يتنامى اتجاه يرى أن سؤال السياسة في المستقبل لا يتعلق بنوع «نظام» الحكم، بل بدرجة الحوكمة (Governance). فالمجتمعات التي تحظى بسيطرة أفضل على ظروفها وقدرة على معالجة مشاكلها والتحديات التي يفرزها عالم منتصف القرن الحادي والعشرين، هي الأقدر على حفظ الاستقرار والتضامن الاجتماعي. بل ان البعض ذهب الى مناقشة إمكانية «الحكم بدون حكومة»، أي التركيز على بناء الشبكات المحلية لإدارة المدن والمجتمعات الصغيرة كبديل من الدولة / الأمة الآخذة بالتراجع. وبالطبع ففي هذه الفرضية التي تبدو «تقنية» التباس لأنها توحي بتجاهل لعالم المصالح المكين والمتشابك والواسع الذي يقف وراء هيمنة تلك الأنماط من الحكومات اليوم، ويولّد «النظام» الحالي بمعناه العميق ((system.

بأي حال، تدخل المدينة العربية عالم التحول المناخي وتراجع الموارد والجفاف بأقل قدر من الاستعداد، وفي بلدان مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن، بأدنى درجات الحوكمة. ليس ذلك قدراً، ولا يمكن الجزم باستمراره. فما زال بالإمكان إيقاف التداعي، والعودة الى نهج تنموي واقعي، لمواجهة الأزمات القائمة والمحتملة.

صدرت مؤخراً دراسة نشرت في مجلة دولية تُعنى بشؤون المناخ، مضمونها أن أجزاء واسعة من الشرق الوسط ستغدو غير صالحة للسكن البشري بحلول نهاية القرن، بسبب تحولات المناخ وارتفاع درجات الحرارة. أثارت الدراسة ذعراً في منطقة الخليج المعنية أكثر من غيرها بتلك النتائج، ولأنها المنطقة الأبعد عن الانهيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها بلدان المشرق العربي الاخرى. مثل هذه التنبؤات يمكنها أن تقودنا الى تغيير طريقة التعامل مع تحديات المستقبل، والبدء بجدل صحيح عن كيفية إدارة مدننا قبل أن تصبح خرائب مهجورة بلا مستقبل، فيما يجهّز «داعش» وأشباهه على الماضي والحاضر.

حارث حسن

باحث من العراق

بغداد مملكة الذباب

الذباب يحتلُّ بغداد. يعلن ذلك عبر طنينٍ عالٍ يصمّ الآذان منطلقاً متوثباً من بِرك ألماء الآسنة وأكوام النفايات التي احتلت مساحات هائلة من مناطق المدينة، الفقيرة منها وحتى الفخمة. سرعان ما يجرّ الذباب البشر من الأسرّة إلى الشوارع ويُمثّل بالأجساد، يسحبنا إلى الأعلى ويسقطنا إلى الأرض من علوٍ شاهق. من دون أي مقاومة، يُعلن سيطرته على المدينة المنكوبة التي تتصارع فيها سلطات الحكومة والميليشيات والعشائر. ليس كابوساً كل هذا.. منذ عدة أيام والذباب ينتشر انتشارا عجيبا في عاصمة العراق، تاركاً الجميع في حيرة عن أسباب غزوه وتكاثره بهذه السرعة الخارقة، منقضاً على أماكن العمل والمطاعم والمقاهي والمنازل.. كيف السبيل إلى الخلاص منه؟

لا أجوبة لدى البغادة سوى شراء المزيد من العُلب القاتلة للحشرات والتي لا تثبت فاعليتها في الخلاص منه، وانتظار أن تعيد لهم الطبيعة مدينتهم من دون أن يخطر بالبال مساءلة حكومتهم، إذ إن الذباب ينمو ويكبر ويفرّخ، وليست الحكومة من حرّضته على فعلته. قد يُثير السخرية من يحاول لوم الحكومة على انتشار هذه الحشرة انتشارا مذهلا في جميع المناطق. قد يُلام لأن المجتمع يُحاول رمي جميع أزماته على «الدولة» بينما عليه أن يبدأ بنفسه.. أن ينظّف أمام منزله، وأن يرمي النفايات في الأماكن المحدّدة لها.

لكن واقع الأمر يشير إلى أن الحكومة سببٌ في انتشار الذباب، كما في تغوّل الكوابيس في الحياة والنوم، وجعلها عاديّة من عاديّات الرعب الذي يعيشه العراقي كل يوم في بلاده. حيث اتضح أن «إصلاحات» رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي سبب في انتشار الذباب، لأنّها شملت دمج وزارة البيئة بوزارة الصحة، الأمر الذي دفع الشركات المتعاقدة في مجال رشّ الأشجار والأراضي بالمبيدات الكيماوية، إلى الانسحاب من عملها وإلغاء العقود المبرمة، بالترافق مع تخفيض بعض العقود وإلغاء أخرى قامت بها الوزارة أساساً بسبب شحّ المال الذي ضرب خزينة الدولة. بهذه البساطة!

وقد انتشر الذباب عقب الأمطار التي خلّفت بركاً آسنة في جميع مناطق المدينة بسبب خراب بنيتها التحتية التي أُهدرت عليها مليارات الدولارات في عقود مع شركات غامضة وفاسدة، وترافق أيضاً مع تراكم النفايات في المناطق السكنيّة والتجارية. وفي هذا التوقيت من العام صارت بغداد بيئة مثالية لتكاثر الذباب الذي تضع أنثاه نحو 100 بيضة، يفقس أغلبها طوال عمرها الذي يمتد إلى نحو 20 يوماً فقط. ينمو الذباب في بيئة رطبة ودافئة وفي أماكن فيها برك ماء ونفايات. بغداد كنز حقيقي للذباب، عاصمته وأرضه المُشتهاة، ولذا يبدو كابوسي واقعياً.

وكما هي عادة المصائب، فالذباب الذي يُعدُّ من أخطر مصادر نقل الأمراض، لم يأت كمصيبة منفردة، إذ ترافق مع انتشار مرض الكوليرا الذي هدّد جميع المحافظات بلا استثناء. سجّل العراق خلال أسابيع شهر تشرين الأوّل / أكتوبر نحو مئة حالة إصابة بالكوليرا يومياً، وعاد الرقم لينخفض خلال الشهر الجاري إلى نحو 40 حالة يومياً، بينما يُتوقّع أن يرتفع الرقم مجدداً مع موسم الزيارة الأربعينية للإمام الحسين في محافظة كربلاء التي تشهد اكتظاظاً كبيراً.

لكن ما سبب انتشار الكوليرا أساساً؟ مردّه دائرة الفساد ذاتها، فمنظومات الصرف الصحي مُتهالكة والحكومة لم تتعاقد على شراء مادتي الكلور و «الشب» من أجل تنقية المياه الصالحة للشرب الذاهبة إلى المناطق السكنية، وهو الأمر الذي سبّب تلوّثاً وأدى إلى اتساع مرض الكوليرا في العراق وهدّد سوريا والأردن ودول الخليج بالوصول إليها.

الغريب في هذا كلّه، هو أن استهتار الحكومة بالمواطنين لم يعد يقتصر على الفقراء الذين يمثّلون أغلبيّة صامتة ويُسيطَر عليهم من خلال الخطاب الديني المليء بالصبر، بل أخذ يتسع ليشمل الجميع، في المناطق الفخمة، وفي العاصمة وباقي المحافظات. هذا التحقير يسري على الكلّ. الجميع ضحايا دائرة الفساد والظلم التي تتسع لتشمل حيوات الناس. بغداد سبب حتمي للموت.. بالرصاص أو المرض أو الذباب.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

زينة عاصي ـ لبنان

اكتشاف الماء الساخن!

المصادفة جمعت في باريس التفجيرات الإرهابية البشعة والمؤتمر الدولي عن المناخ الذي سيفتتح في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. هكذا استُحضرت الدراسات العلمية والسوسيولوجية العديدة عن الصلة بين المناخ المتدهور و.. الإرهاب. لكن «قادة العالم» لا يريدون أبداً سماع ما تقول، بل يتكلمون عن الإرهاب كما لو كان معطى مطلقاً، جاء ـ وتوسع ـ لسبب غامض. وحين يحلل بعضهم، يتكلم عن الميل التكويني للعنف في الإسلام، كما لو كان تاريخ الديانات الأخرى ليس مختنقاً بالدماء المسفوكة وبالوحشية منقطعة النظير. ويروحون إلى مزيد من العنف، وينفخون نفير «إلى الحرب»، الشاملة والدائمة.. رغم علمهم اليقين أنها لا تَحل شيئا بل تُفاقِم الموقف وتستولده عنفاً أشد. ويزايدون بعضهم على بعض في الفحولة، فيقترح مؤخرا وزير الدفاع الفرنسي قصف «مدينة الموصل» علاوة على الرقة! فيا لأهلنا المساكين هناك، أسرى داعش وأسرى هذا الجنون. ويا للسادة يقلّدون بوش غير عابئين بالمسخرة ولا بدروس التاريخ، رغم تكرارها.

ذلك أن الإقرار بالصلة بين الأشياء مكلف. فهناك أولاً جمل تُكرَّر لمجرد جماليتها: العالم المعاصر أصبح «قرية كبيرة واحدة». فلو هو كذلك، فكيف يمكن لمناطق وشعوب منه أن تكون في وضعها المزري والمتقهقر بينما تتباهى أماكن أخرى برفاهها. ولماذا يَعصى إدراك أثر الاحتباس الحراري وما يتأتى عنه من موجات جفاف حاد ودمار للزرع والضرع، وكوارث الأعاصير الجائحة، على حياة الملايين، يجوعون وينزحون ويتشردون ويفنون بينما يَحضر من يقول لهم إنه عقاب إلهي، ومن يُغري بعضهم بتمردات، عدميتها لا تلغي دمويتها. أمثلة منطقة الجزيرة في شمال سوريا (حيث الرقة!) بالغة الفصاحة، فهي نُكبت منذ 2007 بجفاف غير مسبوق (وبتجاهل السلطة التام لها)، ونزح 300 ألف من زرّاعها في 2008 لعجزهم عن إيجاد الطعام والماء.. وكذلك الحال في منطقة الساحل الكبير الأفريقية التي تتاخم بلدان المغرب العربي الكبير. والمتوقع في مقبل السنين أفظع، وهو يشمل مجمل المنطقة.. وبقاعا أخرى من العالم.

.. وكذلك مضى على المتحدرين من الهجرة، ممن استُجلب أجدادُهم من أبناء المستعمرات السابقة للعمل في المناجم والمصانع ولإعمار أوروبا بعد الحربين العالميتين، سكان «الضواحي»، مضى عليهم سنوات وهم يصرخون فقرهم والبطالة المتفشية بينهم واضطهادهم بالعنصرية والإهمال.. بلا اكتراث. كل ذلك لا يبرر الظواهر المشهودة، كبيرها، وصغيرها (من قبيل الانحرافات السلوكية الشائعة). ولكن تفسير العالم من دون التعرف على أحواله أمر سخيف ومشين.

نهلة الشهال

العربي السفير
26 تشرين الثاني 2015 ـ العدد 13230
Thursday November 26, 2015

قضية

24 من جثث الشهداء الفلسطينيين الـ86 الذين سقطوا في الشهرين الأخيرين تحتجزها إسرائيل بعد البدء بتنفيذ قرارها باحتجاز جثث منفذي عمليات الطعن، إمعاناً في العقاب. ومن بين الجثث المحتجزة 6 جثث لأطفال.

هتلر والحاج أمين الحسيني وبنيامين نتنياهو

المثابرة على الشيطنة أو «الحضارة» في وجه «البربرية»

جعفر خالدي ـ فلسطين

في 20 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وبينما كان القمع الإسرائيلي في أوجه، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطابه أمام مؤتمر المنظمة الصهيونية العالمية الـ37. تحت شعار «الصهيونية لن تتوقف»، عمد نتنياهو إلى «الكشف» (من جديد) بأن الحاج محمد أمين الحسيني ـ وليس أدولف هتلر ـ كان العقل المدبِّر وراء سياسة «الحل النهائي» أي التخطيط والتنفيذ لإبادة يهود أوروبا.

وبهدف وضع حد لـ «الأكاذيب الفلسطينية» بشكل أساسي حول الحرم الشريف والمسجد الأقصى، تمنى بنيامين نتنياهو الإلتزام بخطاب فيه «الحقيقة ناصعة وبسيطة». من هنا أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي التذكير بأن إسرائيل لا تنشد تغيير «الستاتيكو» القائم، ولا ترى إلى تدمير المسجد الأقصى، فالادعاءات الأخيرة ما هي بحسب ما قال إلا «جزء من خطاب التضليل الفلسطيني الذي يرجع إلى مئة عام. الاعتداء وهجمات أخرى ضد الطائفة اليهودية خلال أعوام 1920 و1921 ثم 1929 كان يقف وراءها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، الذي كان ملاحقا خلال محاكمات نورمبرغ (محكمة القيادات النازية) بتُهم ارتكاب جرائم حرب، لأنه لعب دورا مركزيا في وضع سياسة الحل النهائي. لقد طار إلى برلين. هتلر لم يرغب في إبادة اليهود آنذاك، أراد تهجيرهم وحسب. لكن الحسيني ذهب إلى هتلر وقال له إذا طردتهم سيأتون إلينا (فلسطين). رد عليه هتلر قائلًا: ما الذي عساني أن أفعلَه؟، فقال له أحرقهم».

بالتالي، ووفقاً لنتنياهو، فإن المحرقة اليهودية نُفّذت بتحريض من مفتي القدس نفسه وليس من سلطات الرايخ الثالث آنذاك. من خلال إحيائه لهذه الكذبة، تمكن بنيامين نتنياهو بمفرده من «رأب» الصدع بين المؤرخين الذين يحمِّلون هتلر مسؤولية «الحلّ النهائي»، وبين من يعتبرون الأخير ثمرة لفشل سياسة التهجير التي اعتمدها الرايخ.

وبطبيعة الحال، أثار خطاب نتنياهو الجدل، ودفع عدداً من المؤرخين الإسرائيليين والغربيين للتأكيد بأن ادعاءاته هي محض تزوير تاريخي لا أساس له من الصحة. والسبب بأن اللقاء التاريخي سيئ الصيت بين الحسيني والمستشار النازي في تشرين الثاني /نوفمبر 1941 في برلين، جرى بينما كانت إبادة اليهود قد بدأت بالفعل.

في المقابل، وعلى الرغم من تعرض نتنياهو لانتقادات شديدة، لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا الخطاب لا يُدرج في خانة الخطأ العابر، ولا هو نتيجة جهل لديه بالتاريخ. فرئيس الوزراء الإسرائيلي هو ابن أحد أهم مؤرخي اليمين الصهيوني، وهو نفسه على اطلاع جيد على هذا التاريخ. هذا الخطاب، بادعاءاته الكاذبة، هو نتاج استراتيجية إعلامية مدروسة، ولم يكن اختيار إلقائه أمام «الكونغرس الصهيوني» محض صدفة.

ولكن قبل السؤال عن الاستراتيجية والأهداف، لا بدّ في هذا السياق من استحضار بعض الحقائق التاريخية.

الحاج محمد أمين الحسيني وهتلر: عمّ نتكلم هنا؟

في العام 1922، وافق مجلس العصبة على وصاية بريطانيا العظمى على فلسطين، الذي مهّد بالتالي لإعلان وعد بلفور. وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام استعمار مزدوج ـ البريطاني والصهيوني ـ في مواجهة يفتقرون فيها للأدوات. وبالتالي، على الرغم من الاحتجاجات والثورات، لم يتمكن العرب والفلسطينيون من وضع حدّ لا للسياسة البريطانية ولا لحركة التوسع الصهيونية. وهكذا، وفي تحليلهم للوضع ولميزان القوى، اعتبر بعض القادة العرب، ومنهم الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس (وابتداء من العام 1936 كان على رأس «الهيئة العربية العليا» لفلسطين) أن العداء الألماني ــ البريطاني قد يجعل من ألمانيا حليفاً ظرفياً أو وسيلة على طريق الاستقلال العربي. الموقف من النظام النازي كان متفاوتاً، فكثير من الاصوات وقتها خرجت تحذر من أن «عدو العدو» ليس بالضرورة حليفاً. وبينما رحب البعض فعلًا بالنظام النازي، دان البعض الآخر علاقته بإيطاليا، الحليف الفاشي (المتهم بالقمع العنيف للانتفاضة الليبية)، كما دان خطابه العنصري.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في العام 1936 تحولًا مهماً على مختلف الأصعدة، بينما غيّر القمع البريطاني العنيف والمداولات بشأن مسألة تقسيم فلسطين الذي استكمل في العام 1937 (توصيات لجنة بيل) المعطيات كذلك. وبالتالي، ففي هذا التاريخ قطع المفتي علاقته بالامبراطورية البريطانية وبدأ البحث عن دعم للقضية الفلسطينية خارج كنفها، وفي تلك المرحلة كان النظام النازي يبدي اهتماماً ـ مؤقتاً ـ إزاء العرب.

وفي سبيل دفع ألمانيا إلى دعم حركات التحرر العربية، وإلى معارضة تقسيم فلسطين رسمياً، وبالتالي رفض إنشاء دولة يهودية في فلسطين، عمد المفتي، وإلى جانبه عدد من القادة العرب، إلى الاتصال بالقنصل العام الألماني الجديد في القدس والتر دوهل والسفير الألماني في العراق فريتز غروبا. ولكن، وعلى الرغم من معارضته لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين باعتبارها تشكل تهديداً، وربما أيضاً لإنشاء دولة عربية (على اعتبار بأن العرق الآري وحده «يستحق» الاستقلال الوطني)، لم يكن لدى النظام النازي النية في تعقيد علاقاته مع بريطانيا العظمى عبر التدخل في شؤونها في الشرق الأوسط.

في هذه الأثناء، خرج الحسيني من فلسطين هرباً من ملاحقة القوات البريطانية. ومن لبنان إلى العراق، تابع دعوته إلى الثورة التي أخمدت تماماً في العام 1939. وبعد أشهر قليلة، أصدر ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، قراراً بتصفية الحسيني ـ يصبّ في مصلحة البريطانيين والصهاينة وكذلك في مصلحة الأمير عبد الله في إمارة شرق الأردن ـ تصفية يُوكل بها لأفراد «الإرغون» (المنظمة العسكرية القومية) بالتعاون مع الجيش البريطاني. ونتيجة تعذر عودته إلى فلسطين، اختار المفتي المنفى الإيراني قبل أن يتوجه إلى إيطاليا ومن ثم ألمانيا في العام 1941.

اللقاء الثنائي بين مفتي القدس وهتلر الذي أتى نتنياهو على ذكره في خطابه جرى في العام 1941، ودام 95 دقيقة، ويبدو أنها كانت المرة الوحيدة التي يجتمعان فيها. كان المفتي يبحث في ألمانيا عن دعم رسمي لحركات الاستقلال العربية ولمواجهة الإمبريالية البريطانية والصهيونية. في مقابل الحصول على هذا الدعم، عرض المفتي أن يضع موارده «العسكرية» بتصرف الرايخ ـ علماً بأن هذه الموارد تقلصت إلى حد كبير لافتقادها لقاعدة دعم سياسية.

تأخر الدعم الألماني والإيطالي حتى نيسان /ابريل 1942، ليأتي على شكل اتفاق سري (والنتيجة ان المفتي لم يحصل على الدعمين الرسمي والشعبي المنشودين) بين إيطاليا والرايخ الثالث، حيث التزمت القوتان بـ «تقديم الدعم للدول العربية... في صراعها من أجل الحرية، والاعتراف بسيادتها واستقلالها، والقبول باتحادها... وبالقضاء على فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين». وعلى هذا الأساس، بدأ المفتي مجهوده الحربي، عبر نقل البروبغندا النازية إلى الدول العربية من خلال الإذاعات. وقام جزء من نشاطه على بعث رسائل إلى السلطات الألمانية والهنغارية يطلب فيها وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

لا بدّ هنا من فهم حقيقي لدور المفتي إلى جانب ألمانيا النازية. في أيار/مايو 1942، لم تكن الوحدة العربية في إطار الجيش الألماني تعدّ أكثر من 130 رجلًا، أما الفيلق العربي الإيطالي فكان يعدّ 18 فلسطينياً ــ 8 منهم فقط في الخدمة الفعلية. علاوة على ذلك، أسهم المفتي في تشكيل وحدات «أف أس أس» (منظمة عسكرية نازية)، «هندشار» (الفصيل العسكري التابع للحزب النازي) و «كاما» (المؤلفة من مسلمين بوسنيين وكرواتيين كاثوليك). هذه الوحدات لم تنفذ «أعمالا وحشية معادية لليهود»، بل حاربت أنصار الشيوعية بقيادة تيتو في البلقان. لهذا السبب أُدرج اسم المفتي على لائحة مجرمي الحرب في محكمة يوغوسلافيا. وللتوضيح، قامت هذه الوحدات بالتمرد لاحقاً، تمرد جرى قمعه بالدم، وفي محصلته انضم بعض الرجال إلى المقاومين الفرنسيين وبعضهم الآخر إلى المناصرين اليوغسلافيين.

من الميليشيات التصحيحية إلى نتنياهو

ما لم يقله بنيامين نتنياهو في خطابه مهم كذلك، وهذا ما تعرفه جيداً الحركة الصهيونية بتيارها العام وأسلاف نتنياهو السياسيين من دعاة «مراجعة التاريخ» (المشككين بالمحرقة اليهودية وبتورط الحزب النازي فيها). لأنه، بطبيعة الحال، لم يكن المفتي وحده من سعى للحصول على دعم خارج الإمبراطورية البريطانية...

لسوء حظ اليهود الألمان ممن عُرفوا بالاندماجيين (اليهود غير الصهاينة حاملي الوطنية الألمانية)، فإن ظهور النازية (إيديولوجية «الحزب القومي الاشتراكي العمالي الألماني») لم يُنبذ من المنظمة الصهيونية الألمانية التي أبدت اقتناعها بالتشابه الإيديولوجي بين الصهيونية والنازية ـ وتحديداً بما يتعلق بالنظرة العنصرية إلى العالم ــ وأسهمت منذ العام 1933، وطوال فترة الثلاثينيات التي تلت، في دعم «المؤسسة» النازية. وفي الواقع، كانت المنظمة الصهيونية الألمانية تمنّي النفس بالتوصل إلى اتفاق يسمح للصهاينة بتحضير اليهود للهجرة إلى فلسطين، ولم يحُل الاضطهاد ولا قوانين نورمبرغ العنصرية (المناهضة لليهود) في العام 1935 بثنيها عن رغبتها.

علاوة على ذلك، وفي العام 1933، شاركت المنظمة الصهيونية الألمانية مع «الوكالة اليهودية» في توقيع اتفاقية «هعفارا» (النقل والتسفير)، التي تسمح لألمانيا بـ «التخلص» من اليهود، عبر تسفير يهود ألمانيا إلى فلسطين والسماح لهم بحمل بعض ممتلكاتهم وكسر الحظر على المنتجات الألمانية الذي فرضته كل من بريطانيا والولايات المتحدة للاعتراض على السياسة النازية المعادية لليهود. هذا الاتفاق بقي سارياً حتى السنوات الأولى من الحرب (60 في المئة من رأس المال المستثمَر في فلسطين بين العامين 1933 و1939 توجه إلى هناك بموجب هذا الاتفاق).

في أواسط الثلاثينيات، أصبحت «المسألة اليهودية» تدريجياً في ألمانيا تحت سلطة «الأف أس أس» وهم الذين يدعمون بدورهم الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين. وفي مذكرة مؤرخة تعود إلى 1934، يوضح هؤلاء ضرورة إقناع «الاندماجيين» عبر دعم الجهود التي يبذلها الصهاينة «لغرس وعي وهوية يهودية بين يهود ألمانيا وتشجيع الهجرة إلى فلسطين». وتُرجمت هذه الجهود عبر إنشاء المدارس والمؤسسات اليهودية هناك فضلًا عن افتتاح مراكز إعادة تأهيل في ألمانيا لتحضير اليهود الصهاينة لحياتهم الجديدة في فلسطين.

على خط مواز، عمدت «الأف أس أس» والمنظمات الأعضاء في التيار الصهيوني التصحيحي (التنقيحي) النابع من فكر جابوتنسكي ـ الذي رفض هو نفسه أي تعاون مع النازيين ـ إلى تطوير دائرة اتصالاتها على قاعدة التحضير للهجرة. ولا بدّ من التذكير هنا بأن أحد فصائل الحركة التصحيحية بقيادة آبا أهيمر (أحد مؤسسي الفصيل الفاشي المتطرف في الحركة التصحيحية) وبيتار ـ حركة الشباب الصهيونية ـ كانوا قد عبروا إبان جمهورية فايمار الالمانية عن إعجابهم وتماهيهم مع النازية.

صحيح أن آهيمر بقي مقيداً بسلطة جابوتنسكي، إلا أن قائد التيار التصحيحي في ألمانيا جورج كارسكي، تفاعل بإيجابية مع قوانين نورمبرغ باعتبارها فرصة للصهيونية للتوسع عبر تهميش اليهود الاندماجيين (في المجتمع الألماني، أي رافضي الهجرة). أما عناصر حركة بيتار على سبيل المثال، فكانوا اليهود الوحيدين المخولين ارتداء الزي الرسمي، بعدما ثبّت وفقاً للنازيين أنهم يستثمرون جهوداً فعلية في الهجرة اليهودية.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، دعا جابونتسكي إلى وقف أعمال الاعتداء والتخريب ضدّ البريطانيين، لكن هذه الدعوة لم تلق إجماعاً في صفوف حزبه، ولا في صفوف فصيله العسكري الإرغون (المنشق عن الهاجاناه). ما أدى إلى انشقاق في صفوف الإرغون بتحريض من أبراهام شتيرن. هذا الأخير (وفي أعقاب موت جابونتسكي) أسس مجموعة عُرفت بـ «المحاربين من أجل حرية إسرائيل» في العام 1940، (أو عصابة شتيرن الموصوفة بالأكثر شراسة)، وتواصلت في العام 1941 مع ألمانيا النازية ـ عبر ديبلوماسي نازي في بيروت ـ عارضة التحالف معها ليس فقط تحت عنوان العداء لبريطانيا العظمى بل لتطوير التعاون القائم على إيديولوجية مشتركة، قومية وفاشية. لم يستجب الألمان لهذه الدعوة، لكن الإرغون و «المحاربين من أجل حرية إسرائيل» تابعوا اعتداءاتهم الإرهابية على البريطانيين من جهة، والفلسطينيين من الجهة الأخرى.

على ضوء هذه الحقائق التاريخية التي لا يمكن لنتنياهو أن يجهلها، يحق لنا التساؤل عن استراتيجيته المنشودة في ادعاء حادثة غير مسنودة تاريخيا، مما اضطره بإزاء الحملة التي انفجرت بوجهه إلى محاولة تعديل مفرداته لاحقاً.

إذاً، لا، لم يكن المفتي مَنْ أسرّ لهتلر بفكرة الحلّ النهائي، ولا، لم تجر ملاحقته في إطار محاكمات نورمبرغ. ولكن ما ضمّنه نتنياهو في خطابه هو ثلاثة عناصر رئيسية في إستراتيجيته:

بداية، لا بد من مقاربة المسألة الفلسطينية من باب «خطر الحرب الوجودية» (وهو مصطلح يلقى إجماعاً في قلب الحركة الصهيونية)، والحرب الوجودية ليست صراعاً ولا حرباً استعمارية. وعليه، في معركة الوجود، كل فعل أو اعتداء يبرَّر في إطار شرعية الدفاع عن النفس. يصبّ في هذا الإطار ما قاله آبا إبان (وزير الشؤون الخارجية الاسرائيلي إبان حرب 1967) عندما قارن في خطابه أمام الامم المتحدة العودة إلى ما قبل حدود 1967 (الخط الأخضر) بالعودة إلى «حدود أوشفيتز».

بن غوريون نفسه كان يصرّ على العلاقات التي جمعت المفتي بالنازيين. بحسب الوحدة السادسة من الشرطة الإسرائيلية المسؤولة عن محاكمة أدولف إيخمان (أحد أشهر القادة النازيين خلال فترة المحرقة)، أصرت وزيرة الخارجية آنذاك غولدا مئير بالتعاون مع النائب العام على ضرورة التركيز، من وجهة نظر سياسية، على علاقات المفتي مع إيخمان، علماً أن الأخير نفى أي ارتباط له بالمفتي إذ لم يكن قد رآه إلا مرة واحدة بالصدفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتهامات للمفتي بأنه زار معتقل الإبادة في «أوشفيتز» لم تثبت أبداً. جمال عبد الناصر وياسر عرفات دفعا أيضاً ثمن ديالكتيك صراع البقاء الإسرائيلي، فقد وصفتهما القيادة الصهيونية ـ وتحديداً مناحيم بيغن ـ بـ «هتلر العصر».

يأتي تالياً عنصر «المثابرة الاستمرارية»، لأنه وعلى عكس ما يفكر به الصهاينة المحسوبون على اليسار كحرب بقاء، فإن نتنياهو يشير إلى أن هذه الحرب لم تبدأ في العام 1948 ولا في العام 1967 بل بدأت قبل مئة عام.

واخيراً، نصل إلى العنصر الثالث المهم، وهو أن نتنياهو كان يتوجه في خطابه إلى «الكونغرس الصهيوني» وكذلك إلى اليمين الغربي ــ الأوروبي والأميركي ـ على قاعدة أن البربرية المشرقية هي أسوأ من البربرية الغربية. وهكذا تكتمل دائرة البروبغندا، فتصبح إسرائيل و(بالتالي) الغرب بمواجهة الخطر الدائم نفسه، المتمثل بـ «نازيي الشرق».

هذا الخطاب يكشف تماماً عن عنصر المثابرة، وهو هذه المرة عنصر حقيقي، متمثلًا بفرض رؤية «صراع الحضارات» من خلال شيطنة الآخر ولصق تهمة النازية به. وهو توجه ظهر من خلال العديد من المنشورات في السنوات الماضية التي ربطت بين المفتي والنازيين أو بين الإسلام والفاشية. وعلى قاعدة «الصهيونية لن تتوقف»، تأتي «البروبغندا الصهيونية لن تتوقف».

وعبر لجوئه المستمر إلى هذه الأكاذيب، يستحضر نتنياهو المقولة الشهيرة لوزير الإعلام النازي جوزف غوبلز الذي قال «الكذبة إذا تكررت عشر مرات تبقى كذبة، وإذا تكررت عشرة آلاف مرة تصبح حقيقة».

كوثر قديري

باحثة في تاريخ الصهيونية، من أصل تونسي، حائزة على دكتوراه من جامعة إكستر بإشراف أيلان بابيه. ترجمه من الفرنسية هيفاء زعيتر.

مصر.. لماذا يخاف بلد النهر من الماء؟

في بلد أقامه النهر وشكل ملامحه، تحولت اليوم المياه إلى إحدى أهم مشكلاته. فمن موجات عطش وشح في مناطق واسعة بالصيف إلى موت وتشرد وتهدم للمنازل فى مناطق أوسع خلال الشتاء. فهل غدا المصريون خائفين من سر الكون الأقرب إلى قلوبهم وتاريخهم؟

الخير الذي يأتي ولا يكفي

النيل، الخزانات، الأمطار، المياه الجوفية.. هكذا هو ترتيب مصادر المياه في مصر. يمدها النهر بحوالي 56.8 مليار متر مكعب سنوياً بما يمثل 97 في المئة من جميع مواردها المائية، أما معدل هطول الأمطار ففي حدود 1.8 مليار متر مكعب في السنة، كما تملك 4 خزانات جوفية كبرى على امتداد صحاريها. كل هذا الخير لم يحل دون تصنيفها منذ 2005 كدولة «شحيحة المياه»، لأنه يتوفر أقل من 1000 متر مكعب من المياه العذبة سنوياً للفرد الواحد، وهو الحد المقرر من منظمات الأمم المتحدة المعنية.

كان هذا التصور البياني قبل عشر سنوات من الآن، ووفقاً له يصل عدد السكان في 2025 إلى 95 مليون مواطن، ويقل نصيب الفرد منهم إلى 600 متر مكعب فقط من المياه على مدار العام. فهل هذه الأرقام هي السبب وراء العطش في الصيف؟ وإن كانت، فكيف سيكون الحال عقب بدء عمل سد النهضة في أثيوبيا؟ ولماذا تركت الحكومة الأمور، بحيث يمكن الاستفادة من مياه الأمطار التي أصبحت غزيرة مؤخراً إلى حد موت 25 مواطناً في الشهر الجاري وإغراق عدد من المدن والقرى.

الحكومة VS الطبيعة

أسئلة لا توجد إجابات واضحة عليها. فمن الصيف إلى الشتاء، ومن العطش إلى الغرق، يتكرر السيناريو الحكومي نفسه: تضارب في التصريحات، خطاب زاعق موجه ضد مسؤول بعينه ينتهي باستقالته أو توبيخه.. من دون حل ناجع لأصل المشكلة الذي يتعلق بأمور فنية تحتاج لموارد مالية لا يتم توفيرها قبل وقوع الكارثة، وإذا ما تم عقب وقوعها، فهو يأتي في صورة مظهرية تصب في مصلحة رئيس الدولة مباشرة أو أحد كبار المسؤولين.

ففي الصيف مثلًا، وعقب انقطاع المياه عن ثلاثة أحياء حيوية بمحافظة الجيزة، خرج مسؤولو وزارة الإسكان ليلقوا بالمسؤولية على وزارة الري، بحديث عن انخفاض منسوب مياه النيل بسبب تقليل مستويات صرف المياه المختزنة خلف سد أسوان، وحفظها لمصلحة المزروعات الشتوية. وهو ما نفته وزارة الري بدورها، وقالت إنّ ضعف شبكات المياه وعدم كفاءتها في تغطية الحاجة السكانية هي سبب الأزمة، وأن نقص منسوب المياه إذا صدق كان ليؤثر على شمال مصر كاملًا.. بينما تداولت الصحف صورة لطفو الطمي في المنطقة أسفل كوبري قصر النيل الشهير بوسط القاهرة.

وما بين اتهاماتهم المتبادلة، بزغ المشهدان المتكرران: الأول خروج الأهالي لقطع الطرق وحرق إطارات السيارات بعد أن أحرق العطش أجوافهم، الثاني إطلالة محافظ الجيزة على شاشات التلفاز ليؤكد على زيادة منسوب مياه النيل المصروف للمحافظة بالتنسيق مع وزارة الري وتخصيص 650 مليون جنيه لتجديد شبكات المياه فيها. أمّا الشتاء الحالي ـ المصنف دولياً بصفته الأكثر برودة في المنطقة العربية منذ 40 عاماً ـ فقد جاء مصحوباً بفجائع متتالية، من موت بالغرق والصعق الكهربي بالشوارع التي غمرتها المياه، (تسميها البيانات الرسمية «السيول»)، بينما تلتزم هيئة الأرصاد الجوية بالتصنيف العلمي لها: «أمطار غزيرة»..كما هي فعلًا، ولا سبب مباشراً لما حدث غير التراخي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تراكم مياه المطر التي قال وزير الري إنها وصلت في الإسكندرية على سبيل المثال إلى 175 ملم مكعب بدلا من 160 ملم في الوقت نفسه من العام الفائت، وكأن هذا هو السبب الحقيقي لوقوع تلك الكوارث، بينما يصل معدل سقوط الأمطار في دول قريبة، كالأردن مثلًا، إلى 550 ملم بالمدن الشمالية التي تقع على خط الطول نفسه الذي تقع عليه مدينة الإسكندرية.

الخوف الذي لا يرحل

عثر سكان محافظة البحيرة وسط الموت والقهر على الإرادة، فخرجوا إلى الطريق العام المؤدي للعاصمة وقطعوه. هو الغضب، في حين نجحت الحملة الإعلامية الشديدة في إقالة محافظ الإسكندرية وحده، بينما كان قد خرج قبل أسبوعين من نزول الأمطار ليؤكد أنه لم يحصل على الميزانية المالية التي طلبها لتطوير شبكة الصرف الزراعي، لاستيعاب كميات المياه المتوقعة.

ثم جاء رئيس الجمهورية إلى الإسكندرية ليقول في مؤتمر صحافي إنه يجب وفوراً صرف التعويضات للفلاحين ممن فقدوا محاصيلهم وتخصيص مليارى جنيه من صندوق «تحيا مصر» (أموال تبرعات تم جمعها من رجال الأعمال عبر رئيس الجمهورية مباشرة) لتوسعة وتجديد محطات الري وشبكات الصرف الزراعي. هناك من تذكر تصفيقاً آخر ناله وزير الري الأخير في زمن المخلوع حسني مبارك، وهو يبشر المصريين بنجاحه في الحصول على تمويل من البنك الدولي بقيمة 120 مليون دولار لتجديد شبكة الصرف الزراعي المتهالكة.

عاد الجميع إلى منازلهم، بانتظار موجة جديدة تضعهم وجهاً لوجه أمام المياه التي تتحول بين عشية وضحاها من سر وجودهم إلى درب حتفهم.

منى سليم

صحافية من مصر

العربي السفير

قضية

430 مليار دولار اختفت «رسمياً» من خزينة الدولة في العراق. ويعادل هذا المبلغ نصف الريع النفطي بين عامي 2003 و2015، وهي أكبر جريمة فساد معروفة حتى الآن.

حي الشيخ مقصود: مرور في الديار

يقع حي «الشيخ مقصود» في الجهة الشمالية لحلب، فوق مرتفع يشرف على المدينة المنبسطة فوق وهدة راسخة على ضفتي نهر قويق الذي يعبرها من الشمال ويتجه ملتوياً نحو الجنوب. ويتحدد من الشرق بسكة القطار التي تصل مدينة حلب بالأراضي التركية، ومن الجنوب بالمقابر المسيحية والمقبرة العسكرية الفرنسية التي أزيلت رفات جنودها وضباطها قبل بضع سنوات، واحتفظت بسورها وبوابتها واللوحة الرخامية التي تشير إليها. أما الجهتان الشمالية والغربية فمفتوحتان على توسع أبنية عشوائية تكاد تكون بلا نهاية يلتقي حيها المعروف بـ «الغربي» بعشوائيات حي الأشرفية، وينتمي، كما سواه من أحياء الهوامش والعشوائيات، إلى «أماكن النفي» (وفق تعبير «بورديو»)، حيث يتمركز السكان تحت سطوة القوة القهرية للأزمات الاقتصادية المتواصلة والبطالة.

تمددت المدينة حتى أواخر القرن التاسع عشر إلى الشرق والشمال والجنوب، ولم ينتقل سكانها إلى الغرب إلا بعد تشييد مجموعة من الجسور على نهر قويق، وتوفير الأمن بإنشاء المخافر وتسيير دوريات الشرطة، وانتقال بيوت الولاة وموظفي الإدارة العثمانية إلى أمكنة أكثر رحابة من بيوت المدينة داخل السور والأحياء التي تحاذيه.

بعد العمارات في شوارع الحي الأولى، يبدأ السكن المفرد وتبدأ معه الأزقة والزواريب التي تصل إلى دهاليز. الحي متنوع دينياً وقومياً (أكراد)، سكانه بأغلبيتهم من أبناء قرى محافظة حلب، يتوزعون سكنياً وفق صيغة العصبيات، دينية، قومية، مناطقية، أو قروية. يسكن المسيحيون المنطقة، التي تشكل تاريخياً «النواة» السكانية لهذا الحي، وكانت معروفة باسم «جبل السيدة». حرفيون وعمال مسيحيون عاملون في نحت الأحجار وصقلها ونقلها، شوارعهم الأكثر تنظيماً في هذا الحي الموسوم بالسكن العشوائي. يقدر عدد سكان الحي بحوالي مئتي ألف نسمة، أغلبهم من الشغيلة في القطاعات الحكومية والمعامل الخاصة، والحرفيين الصغار والمتوسطين، ومن العاطلين عن العمل.. واقعين تحت سطوة التمييز المكاني الذي عززه السياق التنموي الليبرالي والآثار البيّنة لتخلي الدولة.

يغيب عن هذا الحي الكبير مخفر شرطة، ويعتمد بعض أهله على «المزايدة بالعنف» أي الانزلاق اليومي إلى الحماقات الصغيرة: هروب الطلاب من المدارس وتسكعهم في الطرقات، وسرقات السيارات وإبر صحون استقبال القنوات الفضائية، وإظهار الرغبة بإلحاق الأذى بالمحيط الاجتماعي والمرافق العامة.. كما غاب عنه أي حضور مباشر لأجهزة الدولة القمعية (شرطة وجيش) بين 2011 و2013. اكتفت السلطة بتلزيمه لجماعات من داخله (عشيرتي الماردل والبكارة، وبعد ذلك إلى ميليشيا الإتحاد الديمقراطي الكردستاني...). وبقيت على علاقة خارجية معه عبر هذه الجماعات.

«التحرير»، وفق قاموس الكتائب الإسلامية المقاتلة، مأسور بمعنى مخصوص لا يبارح ثقافة «الغزو» هو الأكثر تعبيراً عن الحالة التي أنتجتها تلك الكتائب على الأرض:

ـ الاستيلاء العسكري على الجغرافيا، بعد طرد أو انسحاب الجيش منها.

ـ العجز عن إدارة المناطق المحررة، التي تتعقد مشكلة إدارتها في حالة تداخل المناطق السكنية مع المناطق الصناعية، والعجز عن توفير بديل واضح الملامح سياسياً / حقوقياً على الأقل، يترافق مع إنهاك السلطة لتلك المناطق بالقصف والاستنزاف العسكري اليومي، مما يشكل دافعاً لمغادرة السكان، فضلاً عن ارتباك آلاف العاملين والعاملات في الوظائف الحكومية الذين يتعثر وصولهم إلى أعمالهم بشكل يومي، بسبب كثرة الحواجز والمساءلات الأمنية.. مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدانهم عملهم وتعويضات الخدمة ورواتبهم التقاعدية.

ـ تجاهل الاختلاف الديني والمذهبي والقومي وأنماط المعيشة وتوابعها المسلكية، والعمل على إلغائه قسرياً بفرض نمط أحادي ديني، إسلامي– سني وفق تأويلات محددة له، تنحدر بعمومها من أرومة برامج جماعة الإخوان المسلمين، وتأويلات أخرى تنحدر من تنظيم «القاعدة» وتجاربه التطبيقية في أفغانستان والعراق.

ريم ياسوف ـ سوريا

* * *

بين آذار/ مارس 2013، وأيلول / سبتمبر 2015 سنتان وستة أشهر. يتمدد الزمن الذي قضاه نازحو حي «الشيخ مقصود» خارج بيوتهم بعد «عملية التحرير» التي دفعتهم إلى عبور بوابات خيارات جديدة لم تكن واردة في حساباتهم. بعضهم قرر العودة النهائية لقريته، أو استأجر منزلًا في القسم الغربي من المدينة لضرورات متابعة عمله في الوظائف الحكومية، والبعض الآخر هجر البلد مؤقتاً إلى المدن والبلدات التركية، أو نهائياً إلى أوروبا.

حينما التقيا داخل الطابور الذي يسبق كولبة التفتيش والتحقق من الأسماء على الحاسوب، كان يحمل كيساً صغيراً تظهر من أطرافه فوهات عبوات المنظفات وسوائل الجلي. أمامهما كان الطابور طويلًا، لم يتكلما قط، اكتفى الأول بالنظر إلى كيس الآخر، وكأنه يسأله «لماذا تحمل هذا الكيس»، وأجابه بعد تنهيدة طويلة «أريد تنظيف البيت...».

حين تشعر بدنو خسران الوطن، لا بد أن تتمسك بالموطن. لا نتحدث عن بيوت فارهة، بل عن سقف وأربعة جدران. خلف أبوابها الموصدة في الليل، تجلس الأسرة لتتفقد كنوزها. بكرات الخيطان التي يرتون بها جواربهم وقمصانهم، الدبابيس التي يشكلون بها البنطلونات والتنانير لتهيئتها للأولاد الأصغر عمراً. المرطبانات الزجاجية للزيتون التي تتناقص حبيباته كل يوم، أوعية البرغل التي تنتفخ حبيباتها بالطهي، قبل أن تنفخ أمعاءهم بعد ذلك.

هم الآن متورطون بالتجربة المباشرة، ولم يسعفهم الوقت بعد للوصول لسكينة وهدأة الحالة التأملية التي تسمح بوعيها واستخلاص النتائج منها، للقبض على اعتقاد يعود إلى التعبير المصطفى من التعليم الثوري: «دروس التجربة».

* * *

قال الرجل الذي تجاوز الخمسين من عمره، ويعمل في صيانة الكهرباء المنزلية والصناعية، بعد يومين على عملية التحرير: «هؤلاء لا يريدون تحريرنا، بل التحرر منا ومن أعبائنا، ليسرقوا بعد ذلك بيوتنا وممتلكاتنا». أذكر حواره معها وهما ينزلان الدرجات الحجرية المعتمة للالتحاق بحوائجهما التي حمّلاها على ظهر السوزوكي. سألته «دربست الباب منيح؟»، أجابها «لم يعد ينفع الدرباس» لأنه من الليلة الأولى، وبينما كانت زوجته نائمة، تلصص من خلف الستارة، وتابع كيف كان المقاتلون يكسرون أقفال المحلات في البناء المقابل، ويحمّلون محتوياتها على ظهر شاحنات وسيارات، كانوا قد كسروا قبل ذلك أقفالها وهيئوها لنقل المسروقات.

توضحت أسماء الكتائب مدونة على السيارات وعلى الأعلام المثبتة على زوايا الشاحنات العسكرية، والأرجح أنه جرى تنسيق بينها وبين الاتحاد الديمقراطي الكردستاني لتقاسم النفوذ في الحي وامتداداته في المناطق الصناعية: «سهلوا خروجنا من بيوتنا، وكل الحواجز التي مررنا بها تجاهلت الذي حصل معنا، ولم تسألنا لمَ أنتم خارجون؟ وإلى أين ترحلون... وكانت تكتفي بسؤال السائق:

ـ أأنتم من الشيخ مقصود؟ ويرفقونها بعبارة اعتادوا تكرارها: «الله معكم».. أو «الله مع دواليبكم».

يقول الرجل: عدت الآن من زيارة بيتي. لم أرد زيارته لولا إلحاح زوجتي، ربما لأنني أخمن الذي حصل فيه وفي غيره من البيوت. صعدت الدرج المعتم، بعدما أطلقت أصوات لترهيب الجرذان أو الكلاب الشاردة. الباب الخارجي مكسور ومسروق، ولم أجد أياً من أثاث البيت، باستثناء صورة قديمة لي تركوها معلقة على الجدار. جلت في منزلي ودخلت كذلك لمنزل جاري. لم أستطع تحمل مشهد عودتي إلى تحت الصفر، فكل ما عملته في حياتي فقدته، ولم يعد لي بقية من العمر والفرص لأستعيده. أكملت طريقي عائداً إلى الحاجز الذي يفصل الحي عن باقي المدينة.

* * *

قال حرفي وصاحب ورشة نجارة صغيرة: في السادسة صباحاً من يوم 29 أيلول 2015، كنت واقفاً في الطابور، وفي الساعة العاشرة دخلت الحي مع المئات، بعد إجراءات أمنية مشددة، تدوين البطاقة الشخصية على الحاسوب يرفقه أحد العناصر أو الضباط بسؤال، هل لك بيت في الحي؟ حسبتها إجراءات شكلية لولا توقيف عدد من الشبان وتقييد أياديهم إلى الخلف، وطلب سيارة من الجهاز الأمني لنقلهم إلى فرع التحقيق. العمارات ركام من الأوساخ وبقايا المسروقات، لا وجود لساعات الكهرباء والمياه، ولا لأبواب الحديد وصنابير المياه. أسلاك الكهرباء مسحوبة من تمديداتها داخل الجدران.. البيوت على العظم.

قررت النوم في المنزل، أزحت الركام والأوساخ من أمام الباب لأتمكن من إغلاقه، فالكلاب الشاردة تملأ الشوارع، وقد تكون مصابة بـ «السعار»، وهي قادرة على شم رائحة الأجسام الحية. تمددتُ على سريري المعدني بلا فراش ولا أغطية، داهمني الخوف لأنني وحيد في العمارة، وبين عشرات العمارات الفارغة. لم أعد أعلم متى غفوت.. هرعت فور استيقاظي إلى الحاجز العسكري الفاصل بين الحي والأحياء الغربية من المدينة، فوجدت عدداً من الرجال نائمين قربه، لعجزهم عن زيارة منازلهم في الوقت المحدد. تساقطت أثناءها أربع أو خمس قذائف من التي تُعرف بـ «قذائف جهنم»، وكأنها رسائل تهديدية لإيقاف العبور والزيارات التفقدية للحي، توزع بعدها القادمون الجدد المتهيئون لزيارة بيوتهم على أطراف الأرصفة وأمام مداخل العمارات، ليعودوا من حيث أتوا.

لم أقتنع على وجه اليقين إن كان حي «الشيخ مقصود» استعيد إلى السلطة، لكني على يقين أنه لن يعود إليه أحد من سكانه، ولن يعود نشاط ورشات الخياطة والحياكة والتطريز وغيرها.. إلا بعد تفاهم بين الأطراف المتحاربة وتوصلهم إلى اتفاق يؤمن قسطاً من الأمان، ويساهم في حل مشاكل ضرورية للعائدين، كتوفير المياه والكهرباء والمواصلات.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

تقلبات السوق النفطية والاستراتيجية السعودية

من غير المتوقع أن يخلص اجتماع الوزراء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) المقرر انعقاده في الرابع من الشهر المقبل إلى تغيير في استراتيجية الدفاع عن حصة المنظمة في السوق، والتحول إلى هدف الدفاع عن الأسعار، وذلك رغم الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط خلال فترة العام الماضي، من القمة التي بلغها، وهي 115 دولارا للبرميل الى ما يقل عن 50 دولارا الآن، وتبعات هذا الانخفاض حتى على أكثر الدول حماسا للاستمرار في هذه السياسة، واستعدادا لتحمل تبعاتها المالية، وهي السعودية التي لجأت بداية إلى احتياطياتها المالية للاستمرار في الإنفاق الحكومي، ثم إلى السوق الداخلي مقترضة. كما تشير تقارير عديدة إلى انها في طريقها الى اللجوء الى السوق العالمية والحصول على قروض اضافية في مطلع العام المقبل.

لا يُتوقّع أن يتم تمرير القرار بسهولة باعتبار أن هناك من الأعضاء، مثل إيران وفنزويلا والجزائر، مَن لا يزالون يأملون بالعودة إلى سياسة الدفاع عن الأسعار، أو وضع نطاق سعري معين تسعى أوبك، عبر السيطرة على معدلات الإنتاج، إلى بلوغه. وكالة رويترز للأنباء أوردت أنها اطلعت على تقرير سري أعدته لجنة الاستراتيجية البعيدة الأمد للمنظمة، فيه توقعات بتعرض حصة المنظمة في السوق إلى ضغط متواصل، وفي أحد السيناريوهات أن حصة أوبك قد تتراجع إلى 28.7 مليون برميل يوميا في العام 2023، على الرغم من ضعف الأسعار.. الأمر الذي دفع بممثلي إيران والجزائر إلى اقتراح عودة المنظمة إلى تبني سياسة تحديد مستويات إنتاجية تستمر لفترة 12 شهراً وتسهم في تحسين معدلات الأسعار ورفعها.

المنظمة ردت رسميا على التسريب الذي نشرته الوكالة بأن الوثيقة مسوّدة لم يتم اعتمادها بعد. وفي الوثيقة نفسها توقعات أن تزيد الأسعار بمعدل خمسة دولار سنويا للبرميل من سلة أوبك لتصل إلى 80 دولارا فقط في غضون خمس سنوات.

أس الخلاف

الخلاف بين الدول الخليجية بقيادة السعودية والآخرين، يتجاوز البعد السياسي إلى وضعية الصناعة النفطية وطريقة إدارتها والعائد المتوقع منها. فالدول الخليجية تتمتع باحتياطيات ضخمة وكثافة سكانية متواضعة، وبالتالي فمن مصلحتها الحفاظ على مستوى سعري متدنٍ ليستمر العالم معتمداً على النفط لأطول فترة ممكنة، لذا فهي تفضل استراتيجية الحفاظ على حصة أكبر في السوق، ويمكنها تحمل ضعف الأسعار.

ويرى متابعو السوق أن تراجع الأسعار أدى أخيرا إلى تناقص في حجم الإنتاج الأميركي، وخاصة النفط الصخري الذي شكل نسبة 80 في المئة من حجم الزيادة في الإنتاج النفطي من خارج أوبك، بحسب الوكالة الدولية للطاقة، وأن تدفق الإمدادات من خارج أوبك سيتراجع بنحو نصف مليون برميل يومياً آخر العام المقبل. وكان الإنتاج النفطي الأميركي قد بلغ قمته في نيسان/ أبريل الماضي، عندما وصل إلى 9.6 ملايين برميل يوميا، ويعتقد أنّه سيبلغ العام المقبل 8.9 ملايين. ومع أن عدد الحفارات تراجع في السوق الأميركية ـ وهو أكبر مؤشر على نوع ومعدل النشاط الذي تشهده الصناعة ـ من 1609 حفارات في تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي الى 595 حاليا، إلاّ أنّ تحسن التقنية المستخدمة في استخراج النفط الصخري، وخفض التكلفة، أسهما في تحمل التراجع في الأسعار بأكثر من النصف، خلال فترة الأربعة عشر شهراً المنصرمة.

ولهذا لا تزال السوق تعاني من فائض في الإمدادات في حدود مليوني برميل يوميا، قد تستغرق سنوات عدة للقضاء عليها، بعدها تتهيأ إلى تصاعد في الأسعار. على ان الرياض في ما يبدو لا تريد للقفزات السعرية المتوقعة أن تعود بها الى دائرة الخطر التي تسمح للمنتجين من ذوي الكلفة العالية المنافسة بصورة حادة كما حدث. فرئيس مجلس إدارة شركة «أرامكو السعودية» قال إنّ بلاده ليست مستعدة لتوفير بوليصة تأمين، والحفاظ على 100 دولار للبرميل من أجل المنتجين الآخرين. ولهذا، وعلى الرغم من حالة الضعف والتدهور التي تمر بها السوق، إلا أنّ السعودية ترسل إشارات متواصلة بأنها ليست في وارد تغيير سياساتها بالاستمرار في التبني العملي لاستراتيجية الدفاع عن حصتها وحصة المنظمة في السوق عن طريق ضخ المزيد من النفط والسعي ما أمكن إلى كسب زبائن جدد لنفطها. وبالفعل وصل حجم الإنتاج السعودي إلى مستوى قياسي وهو 10.6 ملايين برميل يوميا كمتوسط لهذا العام، مقابل 9.7 ملايين برميل في العام الماضي، ووصل بها الأمر إلى المنافسة مع خام «الأورال» الروسي، مثل الصفقة التي ابرمتها مع شركة «بريم» السويدية التي اشترت شحنة من الخام السعودي لأول مرة منذ عشرين عاما. وتكرر الشيء نفسه مع شركتين بولنديتين، علما أن الإنتاج الروسي وصل الى أعلى مستوى له الشهر الماضي، وهو 10.8 ملايين برميل يوميا. وهكذا يبدو أن التنافس السياسي الروسي ـ السعودي قد توسّع حتى وصل إلى الميدان النفطي.

كما أنه، وفي خضم الانهيارات السعرية التي تشهدها الصناعة النفطية، والتي أدت إلى تعليق العديد من الشركات النفطية لمشروعات جديدة للتوسعة في الإنتاج، وتقليص بعض تلك القائمة، والتباطؤ الملحوظ في إنتاج النفط الصخري، أعلنت الرياض أنّها بصدد الدخول في مشروعات جديدة لتعزيز قدرتها الإنتاجية، وذلك إيفاء لأحد أركان استراتيجيتها النفطية بتوفير أي إمدادات يحتاجها السوق، من خلال توفر مليوني برميل يوميا طاقة إضافية لدى السعودية لاستخدامها في أي وقت وبأي صورة.

تعليق المشروعات الجديدة

وتشير ورقة أعدها نائب وزير البترول السعودي (الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز) إلى أنه، ولأول مرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، يتراجع حجم الإنفاق والاستثمار في الصناعة النفطية للعام الثاني على التوالي. ويقدّر، وفق دراسة لبيت الخبرة «وود ماكينزي» أن 46 من مشروعات النفط والغاز، تقدر كلفتها بنحو 200 مليار دولار، تم تأجيلها أو إلغاؤها خلال هذا العام، مما يعني سحب خمسة ملايين برميل كان يمكن أن تضاف إلى حجم الإمدادات المتاحة، وأن الرقم مرشح للتراجع بنسبة إضافية تتراوح بين 3 إلى 8 في المئة العام المقبل، كما أشارت الورقة، وهو ما يعني شيئا واحداً في الرؤية السعودية، هو أن السوق النفطية ستتهيأ مستقبلا إلى قفزات سعرية بسبب تصاعد الطلب وعدم توفر ما يقابله من إمدادات. وفي الورقة أن الطبقة الوسطى على نطاق العالم مرشحة للزيادة بصورة ملحوظة، لترتفع من 1.8 مليار نسمة الآن إلى 2.3 مليار في غضون خمس سنوات، ثم إلى قرابة خمسة مليارات نسمة في العام 2030، وأن معظم هذه الزيادة ستتمركز في السوق الآسيوية. ومعروف أن الطبقة الوسطى أكثر استهلاكا للطاقة من غيرها.

على أنّ الاستمرار في هذه السياسة له تبعاته الداخلية سياسياً واجتماعياً. فبسبب التراجع في سعر البرميل ومن ثَمَّ في العائدات، اضطرت السعودية للجوء إلى احتياطياتها الضخمة من العملات الأجنبية، مما أدى إلى تراجعها من 737 مليار دولار العام الماضي الى 647 مليارا قبل شهرين. كما أنها لجأت إلى السوق الداخلية مقترضة من النظام المصرفي، ولو أن بعض بيوت الخبرة مثل «ستاندارد أند بورز» تعتقد أن السوق المحلية يمكنها توفير 100 مليار دولار، لكن الحكومة ستفكر في اللجوء إلى خيارات أخرى وترك نسبة من السيولة المتاحة للقطاع الخاص، علماً أنّه يمكنها زيادة معدل دينها إلى 50 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي. و«ستاندارد أند بورز» هي أول وكالة تصنيف تعيد النظر في ملاءة السعودية الاقتصادية، ما اعتبره المسؤولون السعوديون خطوة متعجلة، واستشهدوا بتقرير وكالة أخرى («موديز») لا تزال ترى أن أساسيات الاقتصاد السعودي تجعله قوياً، خاصة في غياب ديون تُذكر.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

الانتصار على السياحة

شاهد أمين شرطة سائحاً يتمشى في وسط القاهرة، فاقترب منه وسأله عن أوراقه، فأخرج جواز سفره. كلم أمين الشرطة الضابط وأخبره أنه وجد سائحاً يتمشى في القاهرة. طلب الضابط رؤيته فوراً، فاقتاد أمين الشرطة السائح إلى القسم، وهناك سأله الضابط عما جاء به للقاهرة فقال إنه جاء للسياحة.

كان الموضوع مريباً لحد ما، فالقاهرة، ومصر كلها لم يعد بها سياح، بعد سقوط الطائرة الروسية وقبلها مقتل السياح المكسيكيين، ووجود سائح بمفرده أمر له معنى واحد فقط. أنه جاسوس أو إرهابي أو متآمر على أمن مصر. هذا ما قاله مدير أمن القاهرة رداً على مكالمة الضابط، قبل أن يطلب مشاهدة السائح فوراً.

ذهب السائح من فوره لمديرية الأمن، وهناك حقق معه مدير الأمن لساعتين متواصلتين. لم ترو إجابات السائح غليل مدير الأمن، فالسائح تكلم كثيراً عن الأهرام وأبو الهول والنيل، وكان مدير الأمن يتثاءب أثناء التحقيق ويقاطع السائح قائلاً، خُش في الموضوع.

في اليوم التالي حملت الصحف عناوين رئيسية من نوعية «مشاهدة سائح يتمشى وحيداً في القاهرة»، وأصبحت قضية رأي عام، لدرجة أن وزير الداخلية طلب أن يحقق بنفسه في الحادث.

زار السائح وزارة الداخلية، وبعد أربع ساعات من الانتظار وصل الوزير، وطلب من السائح أن يخبره بلا لف أو دوران لماذا يزور القاهرة. تكلم السائح عن الهرم وأبو الهول والأقصر. فقفز وزير الداخلية من مكانه وقال له إنه في التحقيق السابق أشار إلى أن النيل من ضمن أسبابه للمجيء لمصر، بينما في هذا التحقيق يشير إلى الأقصر، وليس النيل، وهذا التناقض يؤكد الشكوك المعقودة حوله.

التفت الوزير إلى معاونه وقال إن هناك قضايا لا يستطيع حلها إلا هو نفسه، وإنه سئم كونه أذكى شخص في الوزارة، وإنه طالما حلم بالتقاعد ولكنه يشفق على حال البلد، ووقع قراراً يقضي بحبس السائح أربعة أيام على ذمة التحقيق في ما هو منسوب إليه من اتهامات، ومنها الضلوع في التخطيط لعمليات إرهابية من شأنها تكدير السلم العام والإضرار بصورة مصر وتخريب السياحة.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

السفير العربي

متابعات

26 في المئة من الشركات اليمنية و35 في المئة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخدمية أغلقت منذ بدء «عاصفة الحزم»، وقد تعرضت 77 في المئة من الشركات لأضرار كاملة بينما أغلقت نصف الشركات المملوكة من النساء.

تراجع الجنيه المصري

سقوط وهم التعافي والرخاء

«التسييس» هي التهمة التي تلاحق كل من يبدي قلقاً حيال تراجع سعر العملة الوطنية. يرى المدافِعون عن تراجع الجنيه أن خصومهم «شعبويون»، يسعَون للمتاجرة بمصالح قطاعات واسعة من الأقل دخلًا ممن يتضررون من ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، وأنهم لا ينظرون للفوائد التي يجنيها الاقتصاد على المدى المتوسط، والتي تتمثل وفق هؤلاء في تعافي القطاع الخارجي عموما، وقطاع الصادرات بالأخص، وتحسن الميزان التجاري على المدى المتوسط الذي يلي تضرره الناتج عن تضخم فاتورة الواردات، بعدما يعدّل السوق من أدائه تلقائيا ويقلص من حجم الواردات لاحقا. ويفترض، تبعا لهذا الرأي أن يجد الاقتصاد بدائل محلية لبعض الواردات ويستغني عن أخرى غير ضرورية.

لكن أصحاب هذا الرأي لم يقدموا تفسيرا لكيفية تطور قدرة دولة نامية مثل مصر على تأسيس صناعة محلية تكفيها الحاجة إلى منتجات تتضمن محتوى تكنولوجياً عالياً، مستوردة عالية الكلفة، في ظل ارتفاع سعر الدولار. فمن حيث الحجم، تتصدر المنتجات الهندسية قائمة الواردات المصرية غير البترولية، وفي 2014 بلغت قيمة الواردات الهندسية 17.675 مليار دولار. وتشمل تلك المنتجات مستلزمات الإنتاج الضرورية، بما يعنيه ارتفاع كلفتها من أثار بالغة على نمو الصناعة التحويلية بالذات. وقد نما قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ضعيفة لم تتعد 0.2 في المئة في الربع الثالث من العام المالي 2015/2014 مقابل 9 في المئة في الربع المناظر من العام السابق. وساهم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تخطت 36 في المئة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليحل بذلك في مقدمة كل القطاعات الاقتصادية في التسعة شهور الأولى من العام المالي الحالي، تبعاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة الإدارية.

وقد أظهر تقرير حول نتائج مؤشر مدراء المشتريات أصدره بنك الإمارات دبي الوطني، التراجع في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، «حيث ساءت الظروف التجارية بأسرع وتيرة لها منذ شهر فبراير» تبعا للتقرير الذي عزا الأمر إلى الانخفاضات القوية في الإنتاج والأعمال الجديدة، وفقدان الوظائف، «وشهد معدل التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر هبوطا كذلك بشكل سريع في بداية الربع الرابع (من العام المالي)، وكان معدل فقدان الوظائف هو الأسرع في ستة أشهر»، تبعا للتقرير. وارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بحدة في الشهر الفائت وساعدت على تلك الزيادة الحادة في أسعار المشتريات، وذكرت الشركات المشاركة في الاستبيان الذي أجراه البنك أن استمرار ضعف الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي هو العامل الرئيسي وراء الضغوط التضخمية.

واللافت أن التطور الإيجابي المنتظر في قطاع الصادرات من جراء تراجع قيمة الجنيه المتواصل بقي هو الآخر محض قاعدة مدرسية محفوظة من الخطاب الاقتصادي التقليدي، سواء جاء على لسان «خبراء» أو مستثمرين نافذين أو وزراء. وكان وزير الاستثمار قد أثار ضجة واسعة النطاق وقتها حين أفصح بوضوح في كلمته في مؤتمر للتنمية عن رأيه في السياسة النقدية قائلا إنّ تخفيض قيمة الجنيه لم يعد أمرا اختياريا. ولأن تصريحاته تلك عدت من قبيل تدخل السلطة التنفيذية في السياسة النقدية التي يفترض أن ينفرد بها البنك المركزي، فقد أثار الأمر توقعات بالإطاحة بالوزير سالمان من الحكومة التي كانت على وشك أن تشهد تعديلا وزاريا واسع النطاق، لكن التعديل لم يشمله، ما بدا وكأنه موافقة ضمنية من رأس السلطة التنفيذية على السياسات التي بشّر بها.

وتبعا لوزارة التجارة والصناعة في تقرير «التجارة الخارجية المصرية غير البترولية» ــ والتي تشمل البتروكيماويات دونا عن البترول الخام والغاز الطبيعي، بلغت الصادرات المصرية لشهر أيلول/ سبتمبر 2015 فقط ما قيمته 1.246 مليار دولار بتراجع يقدر بأكثر من 27 في المئة عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وبلغ إجمالي الصادرات للعام الحالي 13.897 مليار دولار حتى نهاية أيلول/ سبتمبر بتراجع يقدر بأكثر من 19.21 في المئة عن إجمالي القيمة للمدة نفسها من العام الماضي. وخلال تلك الفترة ، كان سعر الدولار قد ارتفع من 7.1 جنيه إلى 7.7 جنيه مصري، تبعا لبيانات تلك الجهة.

استمر سالمان في موقعه. إلا أن محافظ البنك المركزي هشام رامز هو من سيترك موقعه بعد استقالته من منصبه إذ طفت للسطح بوضوح خلافاته مع الحكومة. فواقع الأمر أن الغضب الشعبي من ارتفاع الأسعار جراء تراجع سعر العملة الوطنية ــ في دولة تعاني خللا بالغا في الميزان التجاري – بدت وكأنها انصبت على رأس البنك المركزي نفسه الذي سمح بارتفاع سعر الدولار حين رفع يده عن دعم الجنيه باستخدام الاحتياطي من النقد الأجنبي. كان رامز يواجه في كل الأحوال خيارات ضيقة. فتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي لا يسمح بالتضحية ببعضه ـ من وجهة نظره ـ في محاولة لدعم الجنيه. وتراجع الجنيه ادى من ناحية أخرى إلى ارتفاع كلفة الواردات، وواجه البنك الأمر عبر إجراءات صارمة حدت من الاستيراد بإصدار قائمة أولويات لتوفير الدولار من البنوك، اثارت بدورها حنق المستوردين.

كشفت الأزمة عن حدود قدرة «المعادلات الثابتة»، التي تمثل الخطاب التقليدي لخبراء بنوك الاستثمار ورجال المجموعة الاقتصادية في الحكومة ومن خلفهم صندوق النقد الدولي، على تقديم الحلول. فبدلا من تحسن أوضاع القطاع الخارجي مع تراجع سعر الجنيه، انكمشت الصادرات بوضوح، وتراجعت بالتالي عائداته، وزاد التراجع من أزمة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وهو ما انعكس بدوره على وفرة الدولار اللازم لاستيراد سلع ضرورية من أجل مواصلة التصنيع، حتى ولو بهدف التصدير، من قبيل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة، وهو ما انتهى إلى تراجع مؤشر مدراء المشتريات منذرا بتباطؤ النمو. ووصل الأمر إلى ما أظهرته مذكرة بحثية صادرة من بنك الاستثمار «فاروس» من أن الاحتياطي من النقد الأجنبي بالكاد يغطي الدين الخارجي.

وألمح محافظ البنك المركزي في آخر حوار صحافي أجراه قبل استقالته إلى مشروع ازدواج المجرى الملاحي لقناة السويس كأحد الأسباب المباشرة لتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي، بما تضمنه من استيراد عدد ضخم من الحفارات. فالمشروع جرى إتمامه بناء على أمر علني من رئيس الجمهورية لرئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة «في سنة واحدة بدلا من ثلاث سنوات»، وفي ظل تباطؤ تعافي النمو العالمي وتراجع أسعار البترول، فما زال مبرر القرار الاستعراضي أمام الكاميرات باختصار مدة إتمام المشروع غامضاً. وهو ما لا يمكن أن يفترض أرباحا وشيكة من مشروع ريعي من قبيل مشروع قناة السويس، يرتبط بالتجارة العالمية في الأساس، وما يستدعي الإسراع بإتمامه. بل إن أحدث بيانات الهيئة العامة لقناة السويس تشير إلى تراجع إيرادات القناة خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه.

وهذا ربما يشي في المقابل بأن تبديد الاحتياطي من النقد الأجنبي على هذا النحو لم يكن إلا لضرورات ما يستلزمه استعراض على يخت «المحروسة» التاريخي العائدة ملكيته لفاروق آخر ملوك مصر، في احتفال مهيب العام 2014.. هذا يستدعي الحديث عن «التسييس» الفعلي، على حساب المصلحة الاقتصادية للناس.

بيسان كساب

كاتبة صحافية من مصر، متخصصة بالاقتصاد

حلم..

فاطمة عبد الله لوتاه/ الإمارات

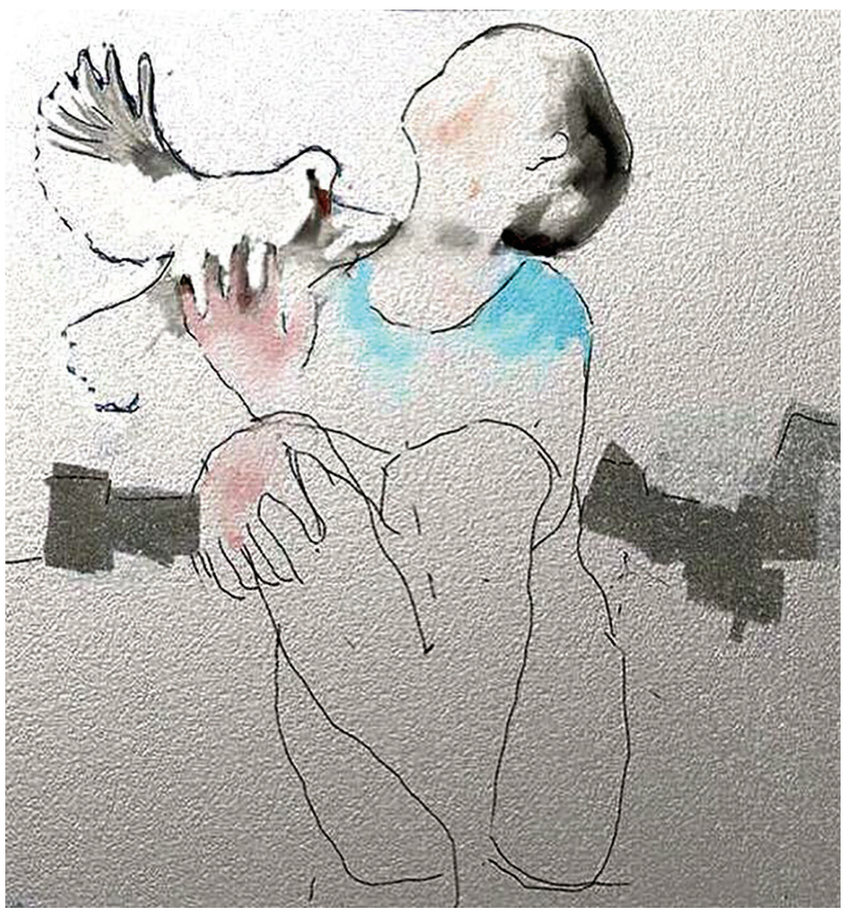

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ الأمازيغية وإشكالات الهوية والمواطنة ـ إكرام عدنني
ـ صحافي يمني.. مع الأسف الشديد ـ محمد العبسي
ـ حراك قضائي لافت في ليبيا أشعلته مسودة الدستور المثيرة للجدل ـ مروان الطشاني («المفكرة القانونية»)
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

أطفال عاملون في العراق

(رويترز)

مدونات

العراق: عقود الخدمة أم عقود المشاركة؟

هناك مبالغة في إظهار مساوئ عقود الخدمة، وإبرازها على إنها شر مطلق، لكن ما إن أعلن الجانب العراقي طلبه مراجعة هذه العقود، فإن الشركات النفطية الأجنبية PB و Shell قدمت البديل الآخر والمتمثل بعقود المشاركة. الشركات ستقبل بالتفاوض طبعاً، لأن العراق سيدخل المفاوضات في أضعف حالاته. اقتصادياً، أسعار النفط منخفضة، وأمنياً وسياسياً ليس هناك استقرار ولا توافق. كما أننا نذكر جيداً بأن الساسة العراقيين رفضوا عقود المشاركة منذ البداية. إنّ عقود المشاركة ستستفيد منها الشركات الأجنبية بشكل أكبر من عقود الخدمة، بدلالة المقارنة بين النوعين من العقود، وهو ما كانت تطمح إليه الشركات الاجنبية منذ البداية. المشكلة ليست في عقود الخدمة، بل في إدارة أموال النفط التي استلمها العراق والتي قدرت بأكثر من 750 مليار دولار. ببساطة، البلد أنفق هذه الأموال جميعها، ولم يبق منها شيء تحسباً لساعة انخفاض أسعار النفط. والبلد قصّر في توفير موارد أخرى غير نفطية ولم يتحسب... هنا تكمن المشكلة الحقيقية، وهي مستمرة.

من صفحة ميثم لعيبي (فايسبوك)

النزاهة الأخلاقية والإرهاب

متى تردّدنا في إدانة وتشنيع الإرهاب، أياً كانت طبيعته، وقُمنا بمقارنته بغيره، في درجات التفاوت والخطورة والجغرافية والهوية، عندَ ذاكَ فقط، وبالضرورة العُجلى، يَجبُ أن نُشكّكَ كثيراً في نزاهتنا الأخلاقية، كأبسط شيء مُلّح.

واردُ هذا بسبب ما نَراهُ على فايسبوك في هذه الظرفيّة الحرجة، إزاء هجمات باريس الإرهابية المُفجعة. تُضيّع مثلُ تلك المواقف المُقارنة، على أيٍّ أساس من الأنواع المتقدمّة أعلاه، فُرصة الوقوف الطبيعيّ في وجه القبح المُرعب، بشكلٍ عفويّ يستدعيه مُعدّل الإنسانيّة الأصليّ فينا. إنّ ذلك الموقف، وما قاربه، هو نَوعٌ من التجزئة الرديئة، والدنيئة أيضاً، المُتعامِلة بمنطق «النحن»/»الهم» الرّث حتى آخره.

هذَه الأمور لا تحتاج لتعقيد كبير كيْ تبدو قبيحة وسيئة. إنّ مُجرد نظرة واحدة، في باطن أنفسنا، كفيلةٌ باستدعاء صرخة تنديديّة من الأعماق، صرخة لا نملكَ أمامَ قوّتها الفطرية غير التسليم النهائي. إنها صرخة البراءة الأولى النازفة كُلّما تقدّمنا في السقوط في التاريخ الشقيّ! تنديدي، حتى آخرَ المعنى، بالإرهاب القبيح في كلّ جهات الأرض العمياء، تنديدي به سواء كانَ دينياً، سياسياً، أو قومياً. سلاماً للإنسانيّة المفَجوعة بنفسها، على نفسها. سلاماً لم يُكدّره قطّ نشاز!

من صفحة عالي الدمين/موريتانيا (فايسبوك)

.. ورابطة الأنثروبولوجيين الأميركية تقاطع إسرائيل

ينعقد المؤتمر السنوي لـ «رابطة دراسات الشرق الأوسط (ميسا)» في الولايات المتحدة الاميركية. هذا العام تحديدا أتطلع لمشاهدة فيلم جديد عن عبد الناصر من إخراج ميكال جولدمان (التي سبق أن أخرجت فيلما متميزا عن أم كلثوم من حوالي عشرين سنة)، كما أتطلع لحضور حلقة نقاشية عن مصر الآن عنوانها: «مصر: المثقفون والطغيان السياسي، واحتضار المجال العام» ، وندوة أخرى أيضا عن الصراع السياسي في مصر طوال القرن العشرين وتتضمن ورقة بعنوان «طه حسين وصراعه مع فرنسا حول شمال افريقيا 1950ـ 1952». كما اتطلع لحضور حلقة نقاشية عن حملة مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية، وهي الحلقة التي أتوقع أن تشهد إقبالا كبيرا من الحضور، ليس فقط لاهتمام معظم أعضاء «ميسا» بهذا الموضوع العام، ولكن أيضا نظرا لأن المؤتمر السنوي لرابطة الأنثروبولوجيين الأميركية صوتت منذ يومين فقط بأغلبية كاسحة لمصلحة المقاطعة، وهو حدث جلل لما يعنيه من تحول قطاعات هامة ومؤثرة من المجتمع الأميركي ضد إسرائيل ومع نزع الشرعية عنها. أما أهم ما اتطلع إليه فهو الحلقة النقاشية الرئيسية التي ستدور حول موضوع «مستقبل التعليم الجامعي في الشرق الأوسط»، والتي ستتحدث فيها ليزا أندرسون رئيس الجامعة الأميركية في القاهرة مع جون واتربري، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت.

من صفحة khaled fahmy (فايسبوك)